حقوق

نشرة شهرية تصدرها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
National Society for Human Rights

العدد ٦٧

السنة الخامسة - العدد السابع والستون - شعبان - ١٤٣٢ هـ - يوليو ٢٠١١م

الرياض - المملكة العربية السعودية

ص٢ رئيس الجمعية : مازالت ملاحظاتنا على مستشفيات الصحة قائمة.

ص٤ مكتب الجمعية بالعاصمة المقدسة يقيم معرض توعوي لنشر الثقافة الحقوقية.

ص٥ وفد من الجمعية يزور هيئة التحقيق والادعاء العام في المدينة المنورة.

ص٩ إعلامي سعودي يطالب بتشديد العقوبات على مرتكبي جريمة التحرش بالأطفال.

بيان من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بشأن النظام الجزائي لجرائم الإرهاب وتمويله

تابعت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان باهتمام ردود فعل بعض المنظمات الحقوقية الدولية على مشروع النظام الجزائي لجرائم الإرهاب وتمويله و الذي أقره مجلس الشورى مؤخراً، ورغم أن الجمعية لم تطلع على النظام الصادر بسبب آلية إصدار الأنظمة التي يتبعها المجلس والتي تحول دون اطلاع المواطنين على مشاريع الأنظمة قبل الموافقة عليها، ونظراً لما أُثير من ملاحظات حول هذا النظام الذي علمت الجمعية أنه لم يحظ بوقت كافي للدراسة والمناقشة في المجلس .

ورغم تقدير الجمعية للحرص والجهود الكبيرة التي تبذلها الجهات الحكومية وفي مقدمتها وزارة الداخلية للحفاظ على أمن الوطن والمواطنين والتصدي لكافة الأخطار التي قد تهدد أمن المجتمع واستقراره، وأهمية محاسبة ومعاقبة من ثبت تورطه في أي عمل إرهابي، فإنَّ الجمعية تُذكر بأهمية الحفاظ على القيم والتقاليد السامية التي تحكم العلاقة بين القيادة و المواطنين في المملكة والمستمدة من الشريعة الإسلامية السمحة والقيم العربية الأصيلة والتي يجب حمايتها ضد أي نصوص نظامية مستمدة من تجارب دول أخرى أصبحت اليوم تعيش أوضاع مؤلمة.

كما تؤكد الجمعية على أن لا تكون الحوادث الإرهابية التي عانت منها المملكة وتجاوزتها بحمد الله أساساً ودافعاً لتشريع أنظمة قد تؤثر سلبا على العلاقة ذات الطبيعة الخاصة التي تربط القيادة في المملكة بمواطنيها من خلال إعطاء صلاحيات مطلقة لبعض الأجهزة الحكومية التي قد يتسبب مباشرتها لها في انتهاك حقوق الأفراد وحرياتهم وتتعارض مع الأنظمة العدلية في المملكة؛ ومن أبرزها نظام الإجراءات الجزائية ونظام المرافعات الشرعية المستمدة من الشريعة الإسلامية والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها المملكة والمتوجة بالنظام الأساسي للحكم الذي يؤكد على قيم العدالة وخصوصية العلاقة بين القيادة والمواطنين.

لذلك فإنَّ الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ترى ضرورة التروي في إصدار هذا النظام الذي لا يزال معروضاً أمام الجهات المختصة ومراجعة مواده بشكل دقيق و صياغتها بما يحول دون إساءة تفسيرها أو تطبيقها وخاصة تلك المواد التي تمس حقوق الأفراد وحرياتهم أو يمس دور القضاء واستقلاله .

حفظ الله قيادتنا وبلادنا من كل مكروه .

الجمعية ترحب بتصريحات وكيل وزارة الداخلية عن أوضاع «البدون»

رحبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بتصريحات وكيل وزارة الداخلية للأحوال المدنية التي نشرتها صحيفة «الحياة» بتاريخ ١٤٣٢/٧/٢٤هـ، عن سعي وزارة الداخلية لحل مشكلة «البدون» الذين يعيشون على الأراضي السعودية، وقال رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني لـ «الحياة» «نرحب بهذا التوجه ونطالب وزارة الداخلية بحل جذري لهذه القضية لما لها من آثار إنسانية سلبية على المجتمع السعودي، ستنتهي بإغلاق هذا الملف مباشرة»، وأضاف «الجمعية تُعايش معاناة يومية لهؤلاء الأشخاص الذين لا يحملون أوراقاً ثبوتية وينتمون لقبائل سعودية عدة، ومحرومون من حقوقهم في العلاج والعمل والزواج وحتى من الدفن في المقابر»، مشيراً إلى أنَّ الجمعية رفعت إلى الجهات المعنية مطالبة بحل هذه المشكلة، وشدد على أهمية حل قضيتهم عاجلاً قبل أن تكبر مع تزايدهم عبر تزاوجهم وتوالدهم، وحول ما إذا كان لدى الجمعية إحصاء دقيق عن أعداد «البدون» قال «لا يوجد أعداد محددة ولكنها في زيادة متسارعة لتزاوجهم من بعضهم البعض، وجزء منهم في منطقة الرياض وحفر الباطن وآخرون في الشمال والجنوب وغيرها من مناطق المملكة»، معرباً عن أمله في وضع حل جذري لقضيتهم ودمجهم بالمجتمع بما يمكنهم من التمتع بحقوقهم ، خصوصاً أنهم يعانون حتى من السفر إلى الخارج، ويواجهون صعوبة في تأمين العيش الكريم لأسرهم.

الجمعية ترحب ببيان مجلس الوزراء المنسجم مع مشروع الملك عبد الله للإصلاح وتوجيهاته المستمرة باحترام حقوق الناس وحرياتهم

رحبت الجمعية ببيان مجلس الوزراء الصادر يوم الاثنين ١٤٣٢/٨/١٠هـ، و الذي دعا فيه الحكومات العربية الأخذ بالإصلاحات الجادة التي تكفل حقوق وكرامة الإنسان العربي، وقالت الجمعية إنَّ هذه الدعوة تأتي انسجاماً مع مشروع الملك عبد الله للإصلاح وتوجيهاته المستمرة باحترام حقوق الناس وحرياتهم و التحذير من الإساءة في المعاملة مع كافة الأفراد مواطنين ومقيمين ، وأكدت الجمعية أنَّ حقوق وكرامة الإنسان أصبحت اليوم الركيزة الأساسية للتطور والتقدم في العالم، ودعت كافة المسؤولين في الجهات الحكومية بالالتزام الدقيق بهذه التوجيهات السامية وجعلها معياراً أساسياً لتقويم الأداء في أجهزتهم.

إصدار التقرير السنوي السابع للجمعية

التفاصيل صفحة ٣

انتخاب الخثلان عضواً في الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان في منظمة التعاون الإسلامي

التفاصيل صفحة ٥